مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع المراة والمشاركة السياسية	ا لرقم
المصدر : الشروق	موقع الواب :	البلد : تونس
	التاريخ 20-04-2011	العدد و [ص]:

صلاح الدّاودي (ناشط نقابي وسياسي مستقل):

كيف التناصف والشباب أكثر من نصف المجتمع؟ ما الدّاعي الى التناصف ؟

هل توجد هبة قانون؟ لا أبدا، إلاّ إذا كان القانون تونسيا. هي طبعا عقدة البورقيبية، عقدة تونس سبّاقة، عقدة أن البورقيبية هي أعلى مرحلة في التاريخ أو هي في أعلى مرحلة من مراحل التاريخ التونسي. هناك مولد ثوري مشترك للتونسيين ولتونس فلماذا لا نفكر في الصالح العام بشكل مشترك؟ لا يتطلب هذا الكلام مثلا تغييرا جذريا للغة حتى أقول للتونسيين والتونسيات بعبارة واحدة لا جامعة ولا مذكرة ولا مؤنثة. وأكثر من ذلك لا بدّ عليّ أن لا أتفنن في اللغة ولا أقتصد في الكلام حتى لا أتهم بتقديم صيغة المذكر على المؤنث أو نسيان المؤنث وما إلى ذلك. بينما المساواة تكون أمام العقل أولا وبالذات ثم المواطنة الكاملة.

أودّ فقط أن أذكّر أنه في ما يسمى الهيئة العليا عناصر تعدّ على الأصابع من المناضلين الذين انحازوا تماما لإرادة الشعب وان لم يكن ذلك في كل المحطات. والاحظ أن الهرولة والتكالب لم يتركا الفرصة لهؤلاء كي يتفطنوا لعدم وجود الشباب والولايات (الجهات) وعائلات الشهداء قبل الجميع. لا يوجد شباب من الشخصيات أو المثقفين أو الفنانين أو المدونين. وأما التوسيع الأول والثاني فقد كان توسيعا للمنظمات والأحزاب نفسها وحتى في هذه الحالة لم نسجل وجودا واضحا ومحترما للشباب ولا ظهورا ما ولو كان إعلاميا، وذلك يدلّ في ما يدل على نوع من التواطؤ المسبق حول محتوى القانون الانتخابي.

الاحظ أن ما يسمى القانون الانتخابي كان معتمدا على المزايدة الكاذبة لأن اغلب الذين ضحوا هم الشباب ومن مختلف الولايات وبخاصة ولايات الوسط والجنوب. ما يعني أن أي قانون انتخابي يدعو للبكاء العام والعلني والجماعي لتونس إذا لم يعترف ولم ينصّص على هؤلاء. علاوة على المستقلين الأحرار والفنانين والمدونين والمعتصمين والنقابات والمنظمات والجمعيات والأحزاب نساء ورجالا. يسمى ذلك اعترافا بحصة كل من هذه المكونات (الكوتا).

يقول القائل كيف؟ ذلك، هل الامر محاصصة؟ نعم هي محاصصة واعتمدت في أكبر الديمقراطيات الثورية. أي انه لا بد من أن تفرز انتخابات المجلس التأسيسي رجالا ونساء وولاياتا (عائلات الشهداء أو القريبين منهم والمعتصمون) من المنتظمين حزبيا ومن غير المنتظمين. هذه هي الديمقراطية التأسيسية والواقعية والثورية. هذه هي الثورية التأسيسية. الديمقراطية التي تحمي وتدافع وتنحاز إلى القاعدة النضالية الواسعة التي أنجزت ما أنجزت لا أن يتحول النقاش إلى نساء ـ رجال ومن يكسب أصوات التجمعيين. الحل هو إذن القائمات المعتمدة على الكوتا والتمثيل النسبي.

أما إذا حافظنا على عناد مغال ومبالغ فيه ولا فائدة منه (يعني من سوف يرضى بهؤلاء؟؟؟) فانه سكب لدماء الشهداء... لو لا الحياء... فأيهما أشرف وأصلح، هل التقاسم والاقتسام الحزبي بين القائمات وإقصاء كل الأطراف ما عدا الأقرب إلى القيادات (عجبا) الحزبية والجمعياتية التي انتفض الشعب ضدها أيضا لأسباب معروفة أم الاشتراك في قائمات وطنية جامعة فيها حق لكل من ضحى من أجل تونس من المناضلين الذين لا يخافون من النضال ولا يخافون الفشل في الانتخابات الشعبية الحقيقية لا عشر الشعب.

يتعلق المعنى والمغزى «بكل حد وفهموا». المحاصصة الحزبية المختبئة وراء ديمقراطية مزيفة ومغشوشة وانتهازية وصلت حد التصويت (بلا توافق) وبالتخويف والحشمة و «ماخذان» الخاطر والنفاق شيء والمحاصصة على قاعدة نضالية وديمقراطية وثورية وواقعية شيء ثان رغم كل ما علق بهذه الكلمة من شوائب جراء لبنان والعراق وكذا. إن ما صادقوا علية محاصصة سيئة جدا وأما المحاصصة الثورية الناضجة والمناضلة فلا هي على قاعدة جنسية ولا دينية ولا طائفية ولا عرقية... وإنما «كل حد وحقّو» حسب حجمة المعروف وبعقلية المشترك لا «كل واحد وبايو من خبزة القاتو».

ما الذي يعنيه التناصف؟ لا يكرس هذا الفصل 16 مبدأ المساواة الفعلية وهو مناف لها لأنه ينطوي على ميز جنسي لا علاقة له البتة بنظريات ونضالات الدراسات النسوية وحركاتها النضالية بما في ذلك المتطرفة منها وأما المناضلات فترفضن في الغالب الهبات القانونية وتعولن على النضال الذي هن أهل له دون إهانة بالقانون ولا تحقير بنظام انتخابي وذلك مهما كانت الادعاءات الإستراتيجية وغير ذلك كالخوف من الحركات الاسلاموية. هذا ويتغافل عن معطيات نظرية راهنة ومعطيات ديموغرافية واجتماعية لا بد معها من التعاطي النضالي لا الاسقاطي. يكرس هذا الفصل تناحرا مزيفا ومسموما جرنا إليه بن علي. بالنسبة الى شعب يقدس المكانة الحضارية للمرأة بما لديها من تاريخ هووي خاص ومميز فالشعب ينتمي إلى نفسه لا إلى ملوك وأمراء وبايات وسلاطين الفساد والاستعباد. زد على ذلك منافاته لحرية الترشح فما المانع من أن تكون قائمة مكونة من أغلبية نسائية أو العكس أو وجود قائمة نسائية مائة بالمائة. كان من المفضل عدم ذكر هذا الفصل المؤسف لأنه يقر نظرة غير لائقة للمرأة ويختزلها في العدد و الجنس. ثم ان هذا الأمر يتعلق بإرادة الأحزاب والجمعيات والترشحات والمجتمع نفسه في الانتخاب النساء « والله يعلي النساء». والله يعلي النساء إلا إذا قلنا قائمات شبيبية رجالا ونساء إذا كان لذلك مكان في النقاش.

يميل هذا الفصل المتعلق بالتناصف الى انتهازية الفرصة المتاحة أكثر

منه الى المبدئية. وهم نوع من تبادل الوعود الانتخابية قبل الاوان إذا لم نقل انه اعلى انواع الغزل الانتهازي في سوق الانتخابات اكثر من كونه احتراما جذريا وقناعة اصيلة. حيث ان الجالسين والجالسات فوقا نسوا بسرعة انهم حيال مجتمع واستسلموا لغريزة الحمل على الاعناق وغريزة التنصيب لكانهم في مجمع خاص او في جلسة حزبية جمعياتية عامة او انهم في بيوتهم الخاصة. المسالة اذن تتعلق بالمجتمع ذاته لا بالمجتمع السياسي والمدني ومن هذه الناحية فالقضية

قضية ثقافة بالذات اكثر منها قضية بيوسوسيولوجيا وقضية مجتمع بالذات أكثر منها قضية اجتماع.

ليست المسالة مسالة سكساسوريات أو سكسي - سكتاريات (حزبوت جنسي) أو سكسي - سياسويات (سياسات جنسية) وإذا كان الأمر على هذا النحو فإنه لأحدهم أن يسال على وجه حق: أين حقّ المثليين اللواطيين والسحاقيات وما الى ذلك من النغمات؟ ليست كل النساء نسويات وليست كل نخبة نسائية هي نسوية بالضرورة فهذا تفكير وضعاني متطرف يفكر في الاجرائيات ويتناسى الاسباب والعلل والحجج. وأما على المستوى الحسابي فكل الحسابات خاطئة لان الجهة التي يخافون منها ليس لها مشكل ببساطة لا في المرأة المطيعة ولا المتحررة لا في الفكرة ولا في العدد. ولعل الشعب يفكر او عليه أو يمكنه من الأفضل ان يفكر في المناضلين والمناضلات اكثر من أيّ اعتبار آخر. وهذا مهما ادعينا من تحفيز وتشجيع ومفاجآت تخص التفكير في النوادي والسهرات حيث تبادل النفاق والكوبل المطلوب. ولا نحن في حاجة لتأنيث الثورة ولا للجنساوية المفرطة الباحثة عن أمهات للثورة ولا لجسد الجمهورية ولا للأحزاب اليومية ولكن وفقط للبناء المشترك وللأمل الديمقراطي المشترك من أجل جمهورية المشترك الثوري الديمقراطي.

ولذلك لا توجد سوى طريقة واحدة محترمة ومقبولة وتقدمية من التناصف او التثالث او الترابع وعي الشباب (رجالا ونساء) والأقل شباب (رجالا ونساء) دون حساب ال50 أو ال 30 أو اكثر أو أقل وانما اعترافا للشباب والنساء. أو في أدنى تقدير عدا وحسابا قاعدة الثلث نساء والثلث شباب والثلث المتبقى لحكماء الشيب وهو الخيار المعمول به في عدّة هيآت. يبقى ان المهم هو حماية القاعدة النضالية الواسعة ونسيان الارث أصلا بالنسبة الى الديمقراطيين التقدميين حيث يخصص جزء بسيط لمن يستحقه من الورثة ويؤمّم الباقي لتطوير البلد.

لتونس تاريخ سياسي واجتماعي مميز وجدا محترم. فالسؤال الذي يثور على كل هذا الركام الديموكراسي هو هذا: من هم الذين عرّضوا انفسهم للرصاص واستشهدوا؟ هم بلا ريب ولا مراء ولا جدال من الشباب الذي هو الأغلبية الساحقة (وبخاصة المعطل واخص من الولايات الداخلية) على المستويين الديمغرافي والسوسيولوجي علاوة على المستوى السياسي النضالي أي الشباب الذي له علاقة ما بالتلاميذ والطلبة وأصحاب الشهائد والنقابيين الشباب من كل القطاعات والالوان السياسية وأصحاب الشهداء. كان لا بد اذن لحفظ ماء الحياء والنزاهة والمصداقية الاعتراف بقاعدة الشباب والاقل شبابا (الشيوخ والكهول) والنساء. علما وان المسالة ليست عمرية بقدر ماهي سوسيولوجية وسياسية. فالشباب هو القوة النضالية الضاربة والكفاءات العالية والصاعدة والمستقبل ذاته بلا ادنى ادعاء إيديولوجي شبابوي الا إذا قايضنا الشباب على انفسهم وانكروا انهم شباب ولم يثوروا ولم ينظموا ولم يؤطروا عفوية وانضباطا. على ان العفوية نفسها بل الفوضى الاناركيّة والتنظم الذاتي هي كلها أشكال للانضباط وللعصيان في آن وادارة الاوضاع الثورية بل هي الاكثر ثورية. ولو لا ذلك لسلمنا انفسنا جميعا لبن علي بوساطة كبارنا. ولقد تمّ ذلك بالفعل في بعض التحركات حيث تم تسليم الشباب للرصاص والغاز ثم تمت الاعتداءات الوحشية على الاعتصامات وغيرها.

على هذه الهيئة وعلى هذه الحكومة نتيجة لذلك أن تتدارك أسوأ ما ذهبت إليه في الفهم والتحليل وفي التقييم والتقدير والتقنين والدسترة. فلا مجال للفساد الديمقراطي وللديمقراطية المضادة. فهي هيئة تاسيسية مؤقتة ليس فيها من الانتقال سوى مجرد التسمية وليس فيها من الاصلاح الفوقي اللبرالي سوى مجرد السطح وليس فيها من تحقيق اهداف الثورة سوى وجه نابليون «أيها المواطنون لقد بدأت الثورة وانتهت، عودوا الى بيوتكم ونحن سوف نحقق لكم اهداف هذه الثورة».